

أثر الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي

■ د. مرعي محمد البدري*

● تاريخ استلام البحث 2024/09/11م ● تاريخ قبول البحث 2024/11/12م

■ المستخلص:

تهدف هذا الدراسة إلى اختبار تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي خلال الفترة من 2012 إلى 2020. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). لقد استخدمت الدراسة مؤشر Z-SCORE كمتغير تابع لقياس الاستقرار المالي، بينما حصة الملكية الأجنبية كمتغير مستقل رئيسي. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة العوامل الخاصة بالمصرف، وهيكل السوق، وعوامل الاقتصاد الكلي كمتغيرات رقابية. تؤكد نتائجنا على أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي، بينما زيادة ملكية الدولة له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية من خلال تشجع المصارف على تحمل المزيد من المخاطر. بشكل عام، تظهر أدلتنا التجريبية أن كفاءة التكلفة لها تأثير سلبي وبشكل غير هام وأن المصارف غير الكفوة أقل استقرارًا. بينما حجم المصرف له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن المصارف الأكبر حجمًا أكثر استقرارًا. وتشير القيمة السلبية وذات الدلالة الإحصائية لتركيز السوق إلى أن انخفاض المنافسة في النظام المصرفي الليبي يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي. فيما يتعلق عوامل الاقتصاد الكلي، تؤكد نتائجنا إن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية، هذا يعني إن النمو الاقتصادي الأعلى يؤدي إلى استقرار مصرفي أكبر. في حين إن عرض النقود له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية، حيث إن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على الاستقرار المالي من خلال قدرة المصارف على الإقراض. توصي هذه الدراسة السلطات التنظيمية في ليبيا للعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي مثل المرونة في اللوائح القانونية لجذب المصارف الأجنبية وتسهيل عملياته في ليبيا.

● الكلمات الرئيسية: الملكية الأجنبية، الاستقرار المالي، النظام المصرفي الليبي.

* محاضر بقسم التمويل والمصارف- كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: elbadrimarei@yahoo.com

The impact of foreign ownership on the financial stability of the Libyan banking system

■ Marei Elbadri*

● Received: 11/09/2024

● Accepted: 12/11/2024

■ Abstract:

This study aims to test the impact of foreign ownership on the financial stability of the Libyan banking system during the period from 2012 to 2020. The collected data were analyzed using the Ordinary Least Squares method (OLS). The study used the Z-SCORE index as a dependent variable to measure financial stability, while the share of foreign ownership was the main independent variable. In addition, the study used bank-specific factors, market structure, and macroeconomic factors as control variables. Our results confirm that foreign ownership has a positive and statistically significant impact on the financial stability of the Libyan banking system, while increasing state ownership has a negative and statistically significant impact by encouraging banks to take more risks. In general, our empirical evidence shows that cost efficiency has a negative and insignificant relationship and that inefficient banks are less stable. While bank size has a positive and statistically significant effect, indicating that larger banks are more stable. The negative and statistically significant value of market concentration indicates that low competition in the Libyan banking system leads to low financial stability. Regarding macroeconomic factors, our results confirm that the GDP growth is positive and statistically significant, meaning that higher economic growth leads to greater banking stability. While money supply has a negative and statistically significant effect as a contractionary monetary policy through banks' ability to lend affects financial stability. This study recommends that the regulatory authorities in Libya should take the necessary actions to attract and encourage foreign investment in the banking sector such as flexibility in legal regulations to attract foreign banks and facilitate their operations in Libya.

● **Keywords:** Foreign ownership; Financial stability; Libyan banking system.

* Lecturer, Department of Finance and Banking - Faculty of Economics, University of Benghazi. E-mail: elbadrimarei@yahoo.com

■ المقدمة

على الرغم من أن المصارف الأجنبية يمكن أن تعمل كمحفزات للتنمية المالية والاقتصادية، إلا أن دورها يظل مثيراً للجدال لأنها قد تحل محل الإقراض المحلي، وبالتالي تشديد قدرة الشركات على الوصول إلى الائتمان بشكل عام (Bruno و Hauswald، 2014). لقد شهد العقد الماضي تغيرات مهمة في الصناعة المصرفية في معظم الدول. إن مشاركة المصارف الأجنبية وزيادة التركيز المصرفي كنتيجة لعمليات الاندماج الناجمة عن الأزمات المالية والتشديد التنظيمي أثارت المخاوف بشأن الاستقرار المالي للمصارف والمنافسة مثل تكاليف الاقتراض والكفاءة المصرفية. على سبيل المثال، كان للمصارف العالمية دور كبير في نقل أزمة 2007-2009 إلى اقتصادات الأسواق الناشئة (Cetorelli و Goldberg، 2011). عليه، وُن الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من تأثير الملكية الأجنبية على استقرار القطاع المصرفي الليبي.

يعتبر القطاع المصرفي عنصراً بالغ الأهمية في تعزيز النشاط الاقتصادي والاستقرار في الاقتصاد. تعمل المصارف على تخصيص الأموال بكفاءة، وتخفيف المخاطر من خلال التنوع، والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال مراقبة الوحدات الاقتصادية. كما يتفاعل النظام المصرفي مع المؤسسات الأخرى لأداء وظائف الوساطة، وبالتالي النظام المصرفي مترابط مع الإطار المؤسسي في أي دولة (Bektas وآخرون، 2022). إلا أن مرونة النظام المصرفي يعتمد على الاستقرار المالي للمصارف والذي هو عنصر أساسي من عناصر الرفاهية في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة. وعرف المصرف المركزي الألماني (Deutsche Bundesbank 2003) استقرار النظام المصرفي بأنه "الحالة التي يؤدي بها النظام المالي بكفاءة وظائفه الاقتصادية الرئيسية، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر فضلاً عن تسوية المدفوعات". بعبارة أخرى، ربط الاستقرار المالي بنظام مصرفي سليم يتكون في المقام الأول من مؤسسات مالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتؤدي الوظائف المذكورة أعلاه.

لقد قدمت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 دروساً قيمة لكل الدول. حيث عانت قطاعات المصارف من تأثير هذه الأزمة مثل مشاكل السيولة والائتمان وصعوبات وتعثر في تسديد الالتزامات المالية ومستحققاتها. ويظهر أن المصارف المملوكة للدولة تعاني أكثر من هذه مشاكل. بينما تتمتع المصارف الخاصة بفرصة أداء أفضل من المصارف المملوكة للحكومة. على سبيل المثال، (ElBannan (2015) أكد أن المصارف المملوكة للحكومة أكثر عرضة للإفلاس ومخاطر الائتمان. أيضاً، Uhde و(2009) Heimeshoff وجدوا أن المصارف المملوكة للحكومة أكثر عرضة للهِشاشة المالية. كما أكد (Anwar (2016 أن المصارف المملوكة للقطاع الخاص كانت أكثر صحة مالية. بينما Boulanouar وآخرون (2021) وجدوا أن جميع المصارف المملوكة للدولة أكثر استقراراً من المصارف المملوكة للقطاع الخاص. بينما (Simón و Herrero (2004 وجدوا أن المصارف الأجنبية تعمل على زيادة استقرار المعروض الائتماني، وأنها لا تزيد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية.

خلال العقدين الماضيين، شهد المشهد المالي في جميع أنحاء العالم تغيرات كبيرة خصوصاً بعد ظهور التحرير المالي والعملة وإزالة القيود المفروضة على الأنشطة المصرفية عبر الحدود. وأن العلاقة بين الملكية الأجنبية والمصارف المحلية تشكل مصدر قلق كبير لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، ولكنها نادراً ما يتم فحصها. وعليه. فإن هذه الدراسة تختبر تأثير مشاركة الملكية الأجنبية للمصارف على النظام المصرفي الليبي. وعلى وجه الخصوص، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: ماهي الدوافع وراء تشجيع دخول المصارف الأجنبية؟ ما هو تأثير مشاركة المصارف الأجنبية على استقرار المالي للنظام المصرفي الليبي؟

بشكل عام، تظهر نتائجنا على الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي وذو الدلالة الإحصائية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي، بينما زيادة ملكية الدولة لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية من خلال تشجيع المصارف على تحمل المزيد من المخاطر. من ناحية أخرى تؤكد نتائجنا أن حجم المصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي وذو

دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن المصارف الأكبر حجمًا والنمو الاقتصادي الأعلى يؤديان إلى استقرار مصرفي أكبر. بينما كفاءة التكلفة وتركيز السوق وعرض النقود لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية، حيث تؤثر المصارف غير الكفؤة في بيئة من المنافسة المصرفية الضعيفة والسياسة النقدية الانكماشية على قدرة المصارف على الإقراض وبالتالي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

تم تنظيم بقية الورقة على النحو التالي: القسم 2 يناقش الدراسات السابقة، والقسم 3 يوضح منهجية الدراسة ومصادر البيانات، والقسم 4 يناقش النتائج الرئيسية، والقسم 5 يعرض الخاتمة والتوصيات.

■ الدراسات السابقة

من الناحية النظرية، يمكن أن تؤثر زيادة مشاركة المصارف الأجنبية على الأسواق المحلية من خلال التأثير على الاستقرار المالي. على سبيل المثال، Boulanouar وآخرون (2021) درسوا تأثيرات ملكية المصارف والعوامل المؤسسية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي لعينة من 76 مصرفًا في دول مجلس التعاون الخليجي. باستخدام طريقة GMM لفترة 14 عاما لعينات من المصارف الخاصة مقابل الحكومية، والمحلية مقابل المملوكة للأجانب، والإسلامية مقابل التقليدية، والصغيرة مقابل الكبيرة. ووجدت الدراسة أن جميع المصارف المملوكة للدولة أكثر استقرارًا من المصارف المملوكة للقطاع الخاص. ومع ذلك، بعد التحكم في الحجم، فإن هذه النتيجة صحيحة بالنسبة للمصارف الصغيرة ولكن غير صحيحة للمصارف الكبيرة المملوكة للدولة. وهذا يعني أنه مع نمو المصارف المملوكة للدولة في الحجم، يبدو أنها تفقد ميزة الاستقرار التي كانت تتمتع بها سابقا وقد يتم التفكير في الخصخصة للحفاظ على استقرارها المالي. ووجدت الدراسة أيضًا، بما يتماشى مع فرضية الميزة العالمية، أن المصارف المملوكة للأجانب أكثر استقرارًا ولديها احتمال أقل للتخلف عن السداد من المصارف المملوكة محليا.

Simón و Herrero (2004) قاموا بتحليل تأثير المصارف الأجنبية على الاستقرار المالي في أوروبا خلال الفترة من 1993 إلى 2003، من خلال استعراض الأدلة القائمة بشأن تأثير المصارف الأجنبية على الاستقرار المالي في البلدان التي تعمل فيها. ولقد وجدت الدراسة أن المصارف الأجنبية تعمل على زيادة استقرار عرض الائتمان، وأنها لا تزيد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. فيما يتعلق باحتمالات انتشار عدوى الأزمات المصرفية، حيث إن المصارف الأجنبية قد تزيد من تعرض الاقتصاد المضيف للصدمات الخارجية، ولكن وجدوا الشروط اللازمة لتحقيق هذا الخطر صارمة للغاية. وان بدائل التمويل الخارجي مثل المحافظ الاستثمارية هو أيضا ليس أقل عرضة لانتشار عدوى الازمات. بالإضافة إلى ذلك، قام ElBannan (2015) بدراسة تأثير توحيد المصارف والملكية الأجنبية على المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2000-2011، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (POLS) في ظل تحليلين رئيسيين لاختبار العلاقة بين التركيز والملكية الأجنبية من ناحية وسلوك المخاطرة المصرفية من ناحية أخرى. كشفت نتائج الدراسة أن تركيز المصارف يرتبط بانخفاض مخاطر الإفلاس ومخاطر الائتمان، مما يشير إلى أن تركيز القطاع المصرفي من شأنه أن يعزز الاستقرار المالي. وأن زيادة وجود المصارف الأجنبية يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي إلا إنه قد يزيد من مخاطر الإفلاس. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن المصارف المملوكة للحكومة أكثر عرضة للإفلاس ومخاطر الائتمان؛ وبالتالي، لا ينبغي تشجيع ملكيتها. كما أوصت الدراسة يجب على الجهات التنظيمية في البلدان الناشئة أن تدعم الاستثمارات الأجنبية في المصارف لنقل المهارات والأنظمة الإدارية الأفضل.

Uhde و Heimeshoff (2009) قاموا بدراسة تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي باستخدام بيانات الميزانيات العمومية المجمعة للمصارف في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2005. وكشف نتائج الدراسة أن السوق المصرفي في أوروبا الشرقية والتي تظهر مستوى أقل من الضغوط التنافسية

وفرض تنويع أقل ونسبة أعلى من المصارف المملوكة للحكومة أكثر عرضة للهشاشة المالية في حين دعمت اللوائح التنظيمية لرأس المال الاستقرار المالي في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي. في المقابل، (Anwar (2016، قام بدراسة وتحديد الاختلافات بين مستويات صحة المصارف المملوكة للحكومة والمصارف الخاصة المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2013-2014، لعينة من 27 مصرفاً من إجمالي 41 مصرفاً. تم تقييم سلامة المصارف من خلال عوامل المخاطر والحوكمة والربحية ورأس المال والسلامة المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف المملوكة للدولة أكثر ربحية، بينما المصارف المملوكة للقطاع الخاص كانت أكثر سلامة مالية. بالإضافة إلى ذلك، لم تظهر النتائج أي فروق جوهرية بين المصارف الحكومية والخاصة من حيث المخاطر والحوكمة ورأس المال.

لقد ركزت الأدبيات السابقة من حيث كفاءة المصارف مثل تأثير المصارف الأجنبية على أداء المصارف المحلية وكفاءتها من حيث التكلفة. كما ركزت أيضاً على تحمل المصارف للمخاطر مثل تأثير المصارف الأجنبية على تقلب أرباح المصارف. بالإضافة إلى ذلك، تتناول دراسات سابقة أخرى من حيث المنافسة مثل تأثير المصارف الأجنبية على تعزيز المنافسة بين المصارف المحلية، وتحسين كفاءة عمليات المصارف المحلية، وتوفير الخدمات المالية بتكاليف أقل، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة تخصيص الموارد. على سبيل المثال، (Nhan (2024 اختبر تأثير وجود المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي من حيث زيادة القدرة التنافسية في فيتنام خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020. وتوصلت الدراسة إلى أنه مع دخول المزيد من المصارف الأجنبية إلى السوق المحلية، تنخفض ربحية المصارف المحلية وتتحمل مستويات أعلى من المخاطر، حيث إن المصارف المحلية تستجيب من خلال زيادة مخاطر محافظ قروضها، وخاصة زيادة إصدار الائتمان للشركات.

من ناحية أخرى، (Yin (2021 درس أثر دخول المصارف الأجنبية على المنافسة في البلدان المضيفة لـ 148 دولة خلال الفترة 1987-2015، ووجد أنه وجود المصارف الأجنبية يزيد من المنافسة في الدول المتقدمة ولكنه يقلل من المنافسة في الدول النامية.

من ناحية أخرى، يمكن لمتطلبات رأس المال الصارمة، وقيود الدخول الأعلى إلى السوق، وتبادل المعلومات الائتمانية الفعالة أن تخفف من تأثير دخول المصارف الأجنبية، في حين تعمل الرقابة الأفضل والحوكمة الخارجية على تعزيز الارتباط بين وجود المصارف الأجنبية والمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، DELIS وآخرون (2016) قاموا بدراسة العلاقة بين الملكية الأجنبية والمنافسة في القطاع المصرفي لعينة من 131 دولة ولدة 13 عاما لعينة مكونة من 50 ألف مصرف. ووجدت الدراسة أن الملكية لا تفسر قوة السوق على مستوى المصارف الفردية. ومع ذلك، على مستوى الدول وجدت الدراسة ان الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي وهام على قوة السوق بشكل رئيسي، لأن المصارف الأجنبية تدخل من خلال عمليات الاندماج أو الاستحواذ وليس من خلال الاستثمارات الجديدة. وتتسأ الزيادات الملحوظة في القوة السوقية في المقام الأول من انخفاض التكلفة الحدية.

Yin وآخرون (2020) درسوا العلاقة بين عوامة المصارف وكفاءتها من وجهة نظر كل من البلدان المضيفة والبلدان الأصلية لـ 126 دولة خلال الفترة 1995-2013. لقد وجدوا أن دخول المصارف الأجنبية يرتبط بانخفاض الكفاءة في البلد المضيفة، في حين يؤدي التوسع الأجنبي في القطاع المصرفي إلى تحسين كفاءة المصارف في البلد الأصلي. كذلك أن تأثير عوامة المصارف يعتمد على الأنظمة التنظيمية والمؤسسية للبلدان المحلي. وعلى وجه التحديد، فإن القيود الصارمة على الأنشطة، والرقابة المشددة، والقيود الأقل على المصارف الأجنبية، وانخفاض قيود الدخول للسوق، والتدخل الحكومي الأقل، كلها أمور تساعد على تخفيف فقدان الكفاءة الناجم عن دخول المصارف الأجنبية. إن انخفاض سلطة الإشراف، وتعدد الجهات الإشرافية، والمزيد من القيود على المصارف الأجنبية، والسوق المصرفية التنافسية، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة كفاءة المصارف المحلية القائمة من الاستثمارات الخارجية للبلد المعني في القطاع المصرفي. علاوة على ذلك، نجد أن التأثير السلبي على الكفاءة الناجم عن وجود المصارف الأجنبية يكون أقل وضوحًا بالنسبة للمصارف الأقل خطورة والأكثر ربحية والأكبر حجمًا، في حين أن المصارف الأكثر كفاءة

والأكثر ربحية والتي تتحمل مخاطر أكبر والأصغر حجما تكتسب المزيد من الكفاءة من التوسع الخارجي لبلادهم.

يمكن أن يزداد تركيز السوق أيضا بعد الدخول الأجنبي إذا قامت المصارف الأجنبية ذات الأداء الأفضل بطرد المنافسين المحليين الأقل كفاءة. على سبيل المثال، درس Detragiache وآخرون (2008) كيف يؤثر انتشار المصارف الأجنبية على تنمية القطاع المالي في البلدان الفقيرة. ووجدت الدراسة أنه عندما تكون المصارف المحلية أفضل من المصارف الأجنبية من ناحية الرقابة الضعيفة للعملاء، فإن دخول المصارف الأجنبية قد يضر بهؤلاء العملاء ويؤدي إلى تفاقم الرفاهية. وأن الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا بد أن يكون أقل في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من تغلغل المصارف الأجنبية، وأن المصارف الأجنبية لا بد أن يكون لديها محفظة قروض أقل خطورة. كما قام Lee وآخرون (2016) بدراسة تأثير الملكية الأجنبية على المنافسة المصرفية في 50 دولة، وتشمل عينة الدراسة على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. تظهر النتائج التي توصلوا إليها أن ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في المصارف يمكن أن يعزز المنافسة، في حين أن سياسة تحرير الإشراف المصرفي تعمل بدلا من ذلك على تخفيف هذه العلاقة الإيجابية بين الملكية الأجنبية والمنافسة. وعلى العكس من ذلك، فإن تحرير خصخصة المصارف في أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا يؤدي إلى زيادة المنافسة بشكل كبير. وبالتالي فإن الإصلاحات المالية تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقة بين الملكية الأجنبية والمنافسة المصرفية.

تناولت دراسة Sengupta (2007) كيف تؤثر مشكلة عدم تماثل المعلومات على دخول المصارف الأجنبية وسلوك الإقراض في أسواق الائتمان في الأسواق الناشئة. وقد أكدت الدراسة أن كلا من المعلومات الأفضل قبل الدخول والحماية القانونية الأقوى بعد الدخول يسهلان دخول المنافسين الخارجيين منخفضي التكلفة إلى أسواق الائتمان. ويزداد نجاح المصارف الأجنبية في اكتساب مقترضين من ذوي الجودة الأعلى من خلال تقديم قروض

أرخص مع ميزته في الكفاءة. وتشير الأدلة إلى أن المصارف الأجنبية تميل إلى إقراض المزيد من الشركات الكبيرة وبالتالي إهمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن هذا التحيز الملحوظ أقوى في الأسواق الناشئة.

وقد يعتمد أيضا تأثير الملكية الأجنبية على هيكل السوق من خلال طريقة الدخول الأجنبي. على سبيل المثال، درس (2008) Lehner و Schnitzer التأثيرات غير المباشرة لدخول المصارف الأجنبية على البلد المحلي وزيادة المنافسة في سوق الخدمات المصرفية المحلية إما عن طريق إنشاء مؤسسة مصرفية جديدة أو الاستحواذ على مصرف محلي. بمعنى آخر، كيف تؤثر المصارف الأجنبية على حوافز المصارف المحلية لتحسين كفاءتها والرفاهة الاجتماعية للبلدان المضيفة. وكيف تؤثر أساليب دخول المصارف الأجنبية المختلفة على سوق الخدمات المصرفية المحلية. إن الدخول عن طريق إنشاء مؤسسة مصرفية جديدة يؤدي إلى زيادة في عدد المصارف في البلد المحلي، بينما الدخول عن طريق الاستحواذ على مصرف محلي يترك إجمالي عدد المصارف دون تغيير، مما يؤثر على توزيع الملكية فقط. وقد أكدت الدراسة على أن زيادة عدد المصارف له تأثيرات إيجابية على الرفاهة كلما كانت بيئة السوق أكثر تنافسية، في حين إن التأثيرات غير المباشرة أقل احتمالية أن يكون لها تأثيرات إيجابية على الرفاهة كلما زادت المنافسة المصرفية. وبالتالي، يبدو أن التأثيرات التنافسية تعزز بعضها البعض، في حين تميل التأثيرات غير المباشرة والمنافسة إلى إضعاف بعضها البعض.

هناك أدلة تجريبية قوية تدعم الادعاء بأن المصارف الأجنبية تتمتع عمومًا بأداء أعلى من المصارف المحلية، وخاصة في البلدان النامية. وقد أوضح Assaf وآخرون (2013) أسباب ارتفاع مستويات الكفاءة لدى المصارف الأجنبية بالنسبة للمصارف التركية من عام 2002 إلى عام 2010، أن المصارف الأجنبية تحصل عادةً على موارد مالية غير مكلفة من سوق المعاملات المصرفية الدولية أو شركاتها الأم. وتوفر الاستقلالية عن أسواق المعاملات المصرفية أو تسهيلات الإقراض التي يقدمها المصرف المركزي ميزة

تنافسية للمصارف الأجنبية. وكذلك، تعمل المصارف الأجنبية بعدد أقل من الفروع مقارنة بالمصارف المحلية نظرًا لأن الأنشطة التجارية للمصارف الأجنبية تستهدف في الغالب العملاء من الشركات. وبالتالي، تعمل المصارف الأجنبية بتكاليف أقل. كما أن الأنشطة التجارية للمصارف الأجنبية تعتمد على خدمات مالية أكثر تطورًا، مثل التأجير والقروض المجمعة، والتي تكون أقل خطورة من عمليات الائتمان القياسية. بالإضافة إلى ذلك، درس Horen & Claessens (2012) أداء المصارف الأجنبية مقارنة بالمصارف المحلية في العديد من الدول بين عامي 1999 و2006، ولقد وجدت الدراسة أن المصارف الأجنبية تميل إلى تحقيق أداء أفضل عندما تكون من بلد مرتفع الدخل، واللوائح التنظيمية في البلد المحلي ضعيفة نسبيًا، وتكون أكبر حجمًا وتتمتع بحصة سوقية أكبر. وأيضًا تحقق المصارف الأجنبية من البلدان الأصلية التي لديها نفس اللغة واللوائح التنظيمية في البلد المضيف أداءً أفضل.

فيما يتعلق المصارف الأجنبية وتكلفة الائتمان، (Ghosh (2016) تناول تأثير عولة القطاع المصرفي على أرباح المصارف وكفاءة التكلفة في 169 دولة. وتوصلت الدراسة إلى أن حصة أكبر من المصارف الأجنبية، تقلل من الأرباح والتكاليف العامة في الصناعة المصرفية المحلية، وهو ما يعكس بالتالي زيادة القدرة التنافسية وعدم تماثل المعلومات في الأسواق المحلي، فضلاً عن استيعاب التكنولوجيا الأفضل والممارسات الإدارية من قبل المصارف المحلية. وفي الأسواق الناشئة فقط، وجد أن عولة القطاع المصرفي تعمل على زيادة أرباح المصارف. وتقدم هذه النتيجة تفسيراً للزيادة السريعة في وجود المصارف الأجنبية في الأسواق الناشئة على مدى العقدين الماضيين. وبالمثل، تشهد البلدان التي لديها حصة عالية من وجود المصارف الأجنبية تأثيراً إيجابياً لعولة القطاع المصرفي على أرباح المصارف.

كما درس Cull & Peria (2013) تأثير ملكية المصارف على نمو الائتمان في البلدان النامية قبل وأثناء أزمة 2008-2009. لقد وجدت الدراسة أن المصارف الخاصة المحلية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية قلصت معدلات نمو قروضها خلال الأزمة.

ففي أوروبا الشرقية، انخفض إجمالي إقراض المصارف الأجنبية بأكثر من انخفاض الائتمان المصرفي الخاص المحلي كنتيجة للتخفيضات في قروض الشركات، ولم تتحرك المصارف المملوكة للحكومات لمواجهة التقلبات الدورية. بينما في أميركا اللاتينية، حيث تجاوز نمو قروض الشركات والمستهلكين التي قدمتها المصارف المملوكة للحكومة خلال الأزمة نظيره في المصارف المحلية والأجنبية، كما أن المصارف لم تعمل على تغذية نمو القروض قبل الأزمة. وكذلك، De Haas & Van Lelyveld قاموا بمقارنة الإقراض الذي قدمته 199 شركة أجنبية تابعة لأكثر من 48 مجموعة مصرفية متعددة الجنسيات خلال فترة الركود الكبير مع الإقراض لـ 202 مصرف محلي خلال الفترة 2008-2009. وجدوا أن المصارف التابعة للمصارف الأجنبية اضطرت إلى إبطاء نمو الائتمان بسرعة تقارب ثلاثة أضعاف سرعة المصارف المحلية.

كما ركزت دراسات سابقة أخرى على العوامل القانونية والمؤسسية وتماثل المعلومات، حيث إن دخول كبير للمصارف الأجنبية على المصارف المحلية عندما يكون أوجه تشابه قانونية ومؤسسية أكبر وكذلك القرب بين البلدين واللغة المشتركة. على سبيل المثال، وجد Galindo وآخرون (2003) أدلة من 173 دولة على أن انتشار المصارف الأجنبية أعلى بكثير بين البلدان التي لديها أصول قانونية وأنظمة مصرفية ومنشآت مؤسسية مماثلة، ويفترض أن تكاليف التشغيل والمخاطر أقل في هذه البلدان، حيث تؤدي الاختلافات المؤسسية والقانونية بين البلدان إلى زيادة تكاليف الدخول وتقليل قدرة المصارف على التوسع في الخارج. كما ذكر Dell'Ariccia & Marquez (2004) إن المعلومات الخاصة التي يحصل عليها المقرضون تؤدي إلى الاستيلاء على المقرضين إلى الحد الذي لا يمكن معه توصيل هذه المعلومات بشكل موثوق إلى جهات خارجية. وقام الباحثان بتحليل كيف يؤثر هذا الاستيلاء على تخصيص محفظة القروض للمقرضين المطلعين. وظهرت النتائج:

أولاً: في قطاعات السوق التي تعاني من عدم التماثل في المعلومات بشكل أكبر فإن

المصارف تفرض أسعار فائدة أعلى وتمول مقترضين أقل جدارة ائتمانية نسبياً .
ثانياً: عندما تواجه منافسة أكبر من المقرضين الخارجيين، تعيد المصارف تخصيص الائتمان نحو المزيد من المقترضين المحتجزين.
ثالثاً: إذا كانت جودة المقترض واحتجازه مترابطين بشكل كاف، فإن زيادة القدرة التنافسية للمقرضين غير المطلعين يمكن أن تؤدي إلى تفاقم محفظة القروض الإجمالية للمقرض المطلع.

كما قام (2014) Bruno و Hauswald بدراسة القنوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها عمليات الإقراض المحلية من جانب الملكية الأجنبية على النشاط الاقتصادي الحقيقي في البلدان النامية والمتقدمة. وتؤكد نتائج الدراسة أن الإقراض الأجنبي يخفف القيود المالية ويزيد من النمو الحقيقي بغض النظر عن ردة الفعل التنافسية للمصارف المحلية. كما أكدت الدراسة أن الملكية الأجنبية تعمل على توفير إمكانية الوصول المستقرة إلى الائتمان والتخفيف من القيود القانونية وعدم تماثل المعلومات التي تعترض الإقراض، وخاصة في أسواق الائتمان النامية.

■ بيانات ومنهجية الدراسة

● منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهجية الانحدار الخطي. يعد تحليل الانحدار الخطي من أهم الأساليب الإحصائية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والطب والهندسة، ولتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تجعل مجموع مربعات الخطأ أقل ما يمكن. وتعد طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أسلوب شائع لتقدير معاملات معادلات الانحدار الخطي التي تصف العلاقة بين متغير كمي مستقل واحد (انحدار خطي بسيط) أو أكثر (انحدار خطي متعدد) ومتغير تابع واحد.

● بيانات الدراسة:

هذا الدراسة استخدمت مجموعة من المتغيرات التي تم اختيارها بعناية بناء على ماورد في الدراسات السابقة. والغرض من ذلك هو دراسة تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي خلال الفترة من 2012 إلى 2020. بالإضافة إلى ذلك، اختبار تأثير المتغيرات الخاصة بالمصرف وهيكل السوق وعوامل الاقتصادي الكلي على استقرار النظام المصرفي الليبي. ويوضح الجدول رقم (1) تعريف ومصادر بيانات متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1) تعريفات ومصادر بيانات متغيرات الدراسة.

اسم المتغير	الرمز	تعريف المتغير	مصدر البيانات
الاستقرار المالي	Z-SCORE	مؤشر Z-SCORE استخدم كمقياس استقرار المصارف	المصرف الدولي
المتغيرات الخاصة بالمصرف:			
حجم المصرف	SIZE	لوغاريتم إجمالي الأصول للتحكم في الحجم.	مصرف ليبيا المركزي
الكفاءة الإدارية	CTOI	المصاريف التشغيلية للمصرف كنسبة من مجموع إيرادات الفائدة الصافية وغيرها من الدخل التشغيلي.	مصرف ليبيا المركزي
هيكل السوق:			
تركيز السوق	CON	مؤشر أكبر خمسة مصارف حسب الائتمان	مصرف ليبيا المركزي

اسم المتغير	الرمز	تعريف المتغير	مصدر البيانات
المتغيرات الاقتصادية الكلية:			
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	المصرف الدولي
عرض النقود	M3	النقود بمعناها الواسع (مجموع العملات خارج المصارف) معبراً عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	المصرف الدولي
حصة الملكية الأجنبية للمصرف	FOR1	حصة الملكية الأجنبية	مؤشر Panizza (2023)
حصة الملكية الأجنبية للمصرف	FOR2	حصة الملكية الأجنبية	مؤشر Panizza (2023)
ملكية الدولة	SOE	حصة ملكية الدولة	مؤشر Panizza (2023)

● قياس الاستقرار المالي:

Z-score هو مقياس واسع الاستخدام لاستقرار المالي للمصارف في الأدبيات السابقة. وعلاوة على ذلك، فهو أقل تطلبا للبيانات وأكثر فعالية في التعامل مع مخاطر الملاءة المالية للمصارف ذات نماذج الأعمال المعقدة نسبيا. يرتبط الأساس النظري لـ Z-score بمفهوم الإفلاس (الفشل المالي)، كما يتم تعريفه على أنها الاحتمالية العكسية للفشل (Bektas وآخرون، 2022). كما عرف أيضا على أنه عدد الانحرافات المعيارية المطلوبة للانخفاض عن متوسط العائد لاسترداد رأس مال المصرف. يتم احتساب مؤشر الاستقرار المالي (Z-score) بالمعادلة التالية:

$$(1) \dots\dots\dots Z\text{-score} = \frac{ROA+ROE}{\sigma_{ROA}}$$

حيث إن ROA هي نسبة العائد على الأصول، بينما ROE هي نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، في حين إن σ_{ROA} هي الانحراف المعياري للعائد على الأصول. كلما انخفضت قيمة مؤشر Z-Score، هذا يعني أن المصرف يتجه نحو الإفلاس، في حين إنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر Z-Score، هذا يعني أن المصرف يحقق أداءً جيداً إلى حد ما.

قياس الملكية الأجنبية:

قام Panizza (2023) ببناء مؤشرات سنوية على مستوى الدولة والملكية الأجنبية. وتم احتساب النسبة المئوية للملكية الأجنبية على مستوى الدولة والسنة من خلال ترجيح أصول كل مصرف بحصة الملكية الأجنبية في سنة محددة ثم القسمة على إجمالي الأصول المصرفية في نفس السنة. يتم إعطاء الملكية الأجنبية في الدولة i ، السنة t بالصيغة التالية:

$$(2) \dots\dots\dots FOR1_{i,t} = \frac{\sum_{b=1}^B f_{b,t} A_{b,t}}{\sum_{b=1}^B A_{b,t}}$$

حيث إن $f_{b,t}$ هي حصة الملكية الأجنبية للمصرف b في السنة t ، و $A_{b,t}$ هي أصول المصرف b في السنة t ، و B هو عدد المصارف في الدولة i ، السنة t . كما يفترض مؤشر Panizza (2023) أن عتبات ملكية أجنبية معينة تمنح سيطرة كاملة، وهو يفترض أن حصة الملكية بنسبة 20 % تمنح سيطرة كاملة يسمى مؤشر FOR2.

● نموذج الاقتصاد القياسي

لقد أجرينا معادلة الانحدار متعدد المتغيرات للتحقيق في تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي خلال الفترة من 2012 إلى 2020، وطبقنا معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، هو أداة شائع الاستخدام التي تصف العلاقة بين عدة متغيرات كمية مستقلة ومتغير تابع، وغالباً ما يتم تقييمه باستخدام r-squared. المعادلة رقم (3) توضح نموذج الاقتصاد القياسي:

$$(3) \dots\dots\dots Y_i = \alpha + \beta_1 X1_i + \beta_2 X2_i + \beta_3 X3_i + \beta_4 X4_i + \varepsilon_i$$

حيث إن تمثل Y1 هي المتغير التابع وهو مؤشر الاستقرار المالي، بينما X1 تمثل المتغيرات الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، كفاءة التكلفة)، X2 تمثل هيكل السوق (تركيز السوق)، X3 تمثل متغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود)، في حين أن X4 تمثل حصة الملكية الأجنبية وحصة ملكية الدولة، بينما α ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 هي المعلمات الحقيقية للانحدار، ε_i هو مصطلح الخطأ.

■ النتائج الرئيسية والمناقشة

● الإحصائيات الوصفية:

يوضح الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة للفترة من 2012 إلى 2020. ويعرض هذا الجدول عدد الملاحظات والمتوسط والانحراف المعياري والقيمة الدنيا والقيمة الأعلى لكل متغير. وبناءً على الأدبيات السابقة (انظر على سبيل المثال: Bektas وآخرون، 2022)، فإن هذه الدراسة تستخدم تحويل لوغاريتمي لدرجة Z-SCORE، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كبديل لحجم المصرف (SIZE) للتحكم في القيم المتطرفة وانحراف التوزيع.

الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية

اسم المتغير	الملاحظات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا
Z-SCORE	9	3.419	0.566	2.765	4.325
SIZE	9	18.550	0.337	18.251	19.381

اسم المتغير	الملاحظات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا
CTOI	9	0.564	0.168	0.289	0.870
CON	9	0.912	0.004	0.902	0.915
GDP	9	0.048	0.359	-0.295	0.868
M3	9	0.101	0.099	-0.019	0.247
FOR1	9	0.056	0.011	0.044	0.079
FOR2	9	0.024	0.010	0.012	0.037
SOE	9	0.506	0.056	0.439	0.610

يوضح الجدول رقم (3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات. وتعرف مصفوفة الارتباط بأنها جدول يعرض معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة. تظهر مصفوفة الارتباط درجة الارتباط المحتملة للقيم في الجدول بين كل متغيرين. مصفوفة الارتباط للمتغيرات هي أداة قوية لتلخيص مجموعة بيانات كبيرة وتحديد الأنماط وتصورها في بيانات الدراسة. الجدول رقم (3) يوضح أنه لا توجد علاقة إيجابية قوية (القيم القريبة من +1) أو علاقة سلبية قوية (القيم القريبة من -1) ولا وجود لعلاقة ضئيلة أو معدومة (القيم القريبة من 0). تظهر نتائج الارتباط عدم وجود تعدد خطي في البيانات نظرًا لأن جميع المتغيرات ذات الاهتمام ليست مترابطة بشكل كبير.

الجدول رقم (3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات.

CTOI	SIZE	M3	GDP	CON	SOE	FOR2	FOR1	Z-SCORE	
								1	Z-SCORE
							1	-0.111	FOR1
						1	0.847	0.086	FOR2
					1	-0.210	0.117	-0.515	SOE
				1	-0.360	0.612	0.587	-0.192	CON
			1	-0.015	-0.336	-0.167	-0.291	0.422	GDP
		1	0.312	0.046	0.149	0.210	0.230	-0.446	M3
	1	-0.300	-0.149	0.407	-0.368	0.664	0.521	0.515	SIZE
1	-0.227	-0.167	-0.041	0.216	-0.376	-0.210	-0.460	-0.264	CTOI

● نتائج الانحدار:

يوضح الجدولين رقم (4) و(5) تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي خلال الفترة من 2012 إلى 2020. في الجدول رقم (4) حصة الملكية لا تتجاوز 20 ٪ وبالتالي لا تمنح سيطرة كاملة (مؤشر FOR1)، بينما في الجدول رقم (5) حصة الملكية تتجاوز 20 ٪ وبالتالي تمنح سيطرة كاملة (مؤشر FOR2).

يوضح الجدول رقم (4) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وتظهر النتائج وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 ٪ للملكية الأجنبية (FOR1) على الاستقرار المالي (Z-SCORE). هذه النتيجة تتفق مع (2015) ElBannan وBoulanouar وآخرون (2021)، حيث إن المصارف الأجنبية تعمل على زيادة استقرار عرض الائتمان، وأنها لا تزيد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. بينما متغير ملكية الدولة (SOE) له تأثير سلبي وذو الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 5 ٪، حيث إن الملكية الحكومية تشجع المصارف على تحمل المزيد من المخاطر، وهذا يتفق مع نتيجة كل من (2015) ElBannan وUhde و (2009) Heimeshoff حيث أكدوا أن المصارف المملوكة للحكومة أكثر عرضة للإفلاس ولمخاطر الائتمان وللتهشاشة المالية.

جدول رقم (4) تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي (المتغير التابع Z-SCORE)

اسم المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصاءات t	مستوي المعنوية
ZISE	*0.478	0.054	8.790	0.072
CTOI	-0.153	0.123	-1.240	0.432
CON	** -103.6	5.760	-17.99	0.035
GDP	**0.997	0.047	21.20	0.030
M3	** -3.353	0.159	-21.11	0.030
FOR1	25.66	2.650	9.680	0.066
SOE	* -4.518	0.299	-15.10	0.042
C	*90.23	5.312	16.99	0.037

اسم المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصاءات t	مستوى المعنوية
R-squared	0.99			
Jarque-Bera	0.706			
Probability	0.702			
Prob(F-statistic)	0.039			

تشير *** و** و* إلى أن المعاملات مهمة عند 1 % و5 % و10 % على التوالي.

فيما يتعلق المتغيرات الخاصة بالمصرف، تظهر نتائجنا في الجدول رقم (4) المذكور أعلاه، أن حجم المصرف (SIZE) له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي (Z-SCORE) عند مستوى معنوية 10 %. تشير النتائج بشكل واضح إلى أن المصارف الأكبر حجماً تميل إلى إظهار مستوى استقرار مالي أعلى. وتتفق النتيجة مع نتائج دراسة Clark وآخرون (2018). في أغلب الأدبيات المصرفية تستخدم نسبة التكلفة إلى الدخل (CTOI) كمقياس للكفاءة الإدارية. حيث إن الفرضيات تشير عمومًا إلى تأثير سلبي على استقرار المصارف (Bektas وآخرون، 2022). وتظهر نتائج الدراسة أن الكفاءة الإدارية (CTOI) لها تأثير سلبي وغير ذي دلالة إحصائية على الاستقرار المالي (Z-SCORE).

وبالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بالمصرف المذكورة أعلاه، فإننا أضفنا أيضاً مجموعة متنوعة من المتغيرات الخاصة بهيكل سوق المصارف، للأخذ في الاعتبار تركيز السوق باستخدام مؤشر أكبر خمسة مصارف حسب الائتمان. وأظهرت نتائجنا أن تركيز السوق (CON) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي (Z-SCORE) عند مستوى معنوية 5 %. والذي يؤكد وجهة نظر المنافسة مقابل الاستقرار، حيث إن المنافسة (تركيز اقل) تزيد من الكفاءة وتخفض تكلفة الخدمات المصرفية. وهذا يؤدي إلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد لعملاء المصارف وبالتالي تحسين استقرارها (Anginer وآخرون، 2014؛ Boyd وDe Nicoló، 2005). حيث إن التركيز قد يدفع

المصارف إلى اتباع فرضية "الحياة الهادئة" وقد تصبح أقل كفاءة، وقد يؤدي هذا إلى مزيد من عدم الاستقرار (Hicks, 1935).

كما أن الدراسات السابقة تعترف بأن عوامل الاقتصاد الكلي تشكل عاملاً حاسماً مهماً. وتشمل العوامل المحددة على نطاق واسع لاستقرار المصارف متغيرات مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والمعروض النقدي (M3). يوضح الجدول رقم (4) أن العلاقة بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي (Z-SCORE) عند مستوى معنوية 5 %. حيث تتمتع المصارف في البلدان ذات النمو الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي برأس مال أفضل، وكفاءة أعلى، ومخاطر ائتمانية أقل، وعوائد أقل تقلباً. وبالتالي أكثر استقراراً (انظر على سبيل المثال: Anginer وآخرون 2014؛ Gallali و Chakroun 2015). وفيما يتعلق عروض النقود (M3)، يوضح الجدول رقم (4) أنه له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي (Z-SCORE) عند مستوى معنوية 5 %. كما ذكر Bucur و Dragomirescu (2014) إلى أن مجموعة من الدراسات وجدت علاقة سلبية بين المعروض النقدي الواسع ومخاطر الائتمان في قطاع المصارف لكل من ماليزيا والنمسا ورومانيا والنيبال. حيث إن عرض النقود يمكن أن يؤثر على استقرار المصارف من خلال قنوات الإقراض والسيولة حيث يؤثر تغيير المعروض النقدي على أسعار الفائدة والتضخم وأسعار الصرف.

في الجدول (4) اقتصر تحليلنا على متغير الملكية الأجنبية (FOR1) لمعرفة تأثيرها على استقرار النظام المصرفي الليبي، والذي يعرض نتائج الانحدار فيما يتعلق بهذه المتغير فقط حيث حصة الملكية الأجنبية لم تتجاوز 20 %. مرة أخرى، في الجدول رقم (5) لتوضيح تأثير متغير الملكية الأجنبية (FOR2)، حيث حصة الملكية الأجنبية تتجاوز 20 % وبالتالي تمنح سيطرة كاملة. يوضح الجدول رقم (5) وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % للملكية الأجنبية (FOR2) على الاستقرار المالي (Z-SCORE). هذا يعني أن المزيد من الملكية الأجنبية في المصارف المحلية في ليبيا تعمل على زيادة قوة المؤسسات المالية، وتوفر قدراً أكبر من الوصول إلى رأس المال والسيولة وتعزز قوة

الميزانية العمومية. كما أن الملكية الأجنبية قد تساهم في نقل المعرفة والمهارة والتكنولوجيا المصاحبة لدخول المصارف الأجنبية والتي تعزز بيئة الرقابة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يساهم وجود المصارف الأجنبية في الأنظمة المالية المحلية من خلال تشجيع المعايير الأعلى في التدقيق والمحاسبة والإفصاح، وتغطية مخاطر الائتمان والاحتياطيات، والإشراف، بالتالي تحسين البنية الأساسية للنظام المالي.

جدول رقم (5) تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي

اسم المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصاءات ^أ	مستوي المعنوية
SIZE	**0.328	0.020	16.04	0.040
CTOI	** -0.786	0.030	-25.88	0.025
CON	** -79.56	1.329	-59.89	0.011
GDP	***0.886	0.014	64.89	0.010
M3	*** -3.463	0.054	-63.88	0.010
FOR2	**21.16	0.714	29.63	0.021
SOE	** -3.723	0.097	-38.39	0.017
C	**71.98	1.268	56.77	0.011
R-squared	0.99			
Jarque-Bera	0.706			
Probability	0.702			
Prob(F-statistic)	0.013			

ملاحظة: تشير *** و** و* إلى أن المعاملات مهمة عند 1% و5% و10% على التوالي.

● اختبار صحة نماذج الانحدار الخطي:

R-squared هو مقياس لمدى ملائمة نماذج الانحدار الخطي. تشير هذه الإحصائية إلى النسبة المئوية للنتائج التي يمكن التنبؤ بها من المتغير التابع، وهو يمكن أن يأخذ أي قيمة بين 0 و 1. بشكل عام، يشير R-squared الأعلى إلى أن المزيد من التباين الذي يمكن تفسيره بواسطة النموذج. والجدولين (4) و (5) يكشفان أن (R-squared) بنسبة 99 ٪ من التباين في المتغير التابع الذي تفسره المتغيرات المستقلة بشكل جماعي. تشير إحصائيات جارك-بيرا (Jarque-Bera) إلى أن البقايا موزعة بشكل طبيعي، حيث تشير القيمة الاحتمالية (0.702) الأكبر من مستوى الدلالة (عادةً ما يتم ضبطها عند 0.05) إلى أنه يجب قبول الفرضية الصفرية وأن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً. بينما (Prob(F-Statistic)) توضح أهمية الانحدار بشكل عام. بهدف تقييم مستوى أهمية جميع المتغيرات معاً. والفرضية الصفرية في هذا السياق هي "جميع معاملات الانحدار تساوي صفراً". وبمقارنة القيمة الاحتمالية الواردة بالجدولين رقم (4) و (5) المذكورة أعلاه وهي (0.039) و (0.013) على التوالي نجد أنها أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5 ٪، ومنها نستنتج أن نموذج الانحدار يناسب البيانات بشكل أفضل من النموذج الذي لا يحتوي على متغيرات مستقلة.

الجدولين رقم (6) و (7) توضح معامل تضخم التباين (VIF). يوفر عامل تضخم التباين (VIF) مقياساً للتعدد الخطي (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد. يعد اكتشاف التعدد الخطي أمراً مهماً لأنه في حين إن التعدد الخطي لا يقلل من القدرة التفسيرية للنموذج، فإنه يقلل من الأهمية الإحصائية للمتغيرات المستقلة. بشكل عام، VIF تساوي 1 هذا يعني أن المتغيرات غير مترابطة، بينما VIF تقع بين 1 و 5 هذا يعني أن المتغيرات مترابطة بشكل معتدل. عندما يكون VIF أعلى من 10، فهناك تعدد خطي كبير يحتاج إلى تصحيح. وكلما ارتفع VIF، زادت احتمالية وجود تعدد خطي الخطي (multicollinearity). من الجدولين (6) و (7) يتبين أن متغيرات الدراسة

ليست مترابطة بشكل كبير كما قد يتوقع المرء، طالما أن متوسط عامل تضخم التباين (VIF) يقع بين 1 و 5، فهذا يعني أن المتغيرات مرتبطة بشكل معتدل، كما تظهر اختبارات عامل تضخم التباين (VIF) أيضا أن القيم كلها أقل من القيمة الحرجة 10.

جدول رقم (6) عامل تضخم التباين

اسم المتغير	عامل التضخم التباين (VIF)	1/VIF
FOR1	7.40	0.14
CON2	4.24	0.24
CTOI	3.47	0.29
lzis	2.72	0.37
GDPG	2.31	0.43
SOE1	2.30	0.43
M3	1.99	0.50
متوسط VIF	3.49	

جدول رقم (7) عامل تضخم التباين

اسم المتغير	عامل التضخم التباين (VIF)	1/VIF
FOR2	4.21	0.24
lzis	3.56	0.28
SOE1	2.24	0.45
M3	2.15	0.47
CON2	2.09	0.48
CTOI	1.96	0.51
GDPG	1.80	0.55
متوسط VIF	2.57	

■ الخلاصة:

في السنوات الأخيرة، عملت الدول في مختلف أنحاء العالم على فتح أنظمتها المصرفية للملكية الأجنبية بهدف زيادة المنافسة، من خلال إزالة القيود القانونية التي كانت تمنع المصارف الأجنبية من الاستحواذ على المصارف المحلية. ولهذا السبب، كان الأكاديميون والباحث وصناع السياسات يختبرون تأثير الملكية الأجنبية على كفاءة وربحية وبالتالي استقرار الأنظمة المصرفية. عليه، تهدف هذا الدراسة إلى اختبار تأثير الملكية الأجنبية على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الليبي خلال الفترة من 2012 إلى 2020. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معاملات معادلات الانحدار الخطي. لقد استخدمت الدراسة مؤشر Z-SCORE كمتغير تابع لقياس للاستقرار المالي، بينما حصة الملكية الأجنبية وملكية الدولة كمتغير مستقل رئيسي. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة العوامل الخاصة بالمصرف، وهيكل السوق، عوامل الاقتصادي الكلي كمتغيرات رقابية.

تؤكد نتائج الدراسة على أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على استقرار المالي للنظام المصرفي الليبي، بينما زيادة ملكية الدولة لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية من خلال تشجيع المصارف على تحمل المزيد من المخاطر. بشكل عام، تظهر أدلتنا التجريبية أن كفاءة التكلفة لها تأثير سلبي وبشكل غير هام وأن المصارف غير الكفؤة أقل استقراراً. بينما إن حجم المصرف له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن المصارف الأكبر حجماً أكثر استقراراً. تشير القيمة السلبية وذات الدلالة الإحصائية لتركيز السوق إلى أن انخفاض المنافسة في النظام المصرفي الليبي تؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي. فيما يتعلق عوامل الاقتصادي الكلي، تؤكد نتائجنا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية، هذا يعني أن النمو الاقتصادي الأعلى يؤدي إلى استقرار مصرفي أكبر. في حين إن عرض النقود له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية حيث إن السياسة النقدية الانكماشية من خلال قدرة المصارف على الإقراض وهذا يؤثر الاستقرار المالي.

توصي هذه الدراسة السلطات التنظيمية في ليبيا للعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي مثل المرونة في اللوائح القانونية لجذب المصارف الأجنبية وتسهيل عملياته في ليبيا، لتحقيق العديد من المزايا مثل نقل المعرفة واستخدام التكنولوجيا، وزيادة كفاءة المصارف والمنافسة في السوق المصرفي الليبي، وتقلل التكاليف الإدارية وتحسين الرقابة والإشراف. كما يجب على السلطات المزيد من التفكير في خصخصة المصارف المملوكة للدولة للحفاظ على استقرارها المالي.

■ المراجع:

1. Anginer, D., Demircug-Kunt, A., & Zhu, M. (2014). How does competition affect bank systemic risk? *Journal of Financial Intermediation*, 23(1), 1–26.
2. Assaf, A.G., Matousek, R., and Tsionas, E.G. (2013). “Turkish Bank Efficiency: Bayesian Estimation with Undesirable Outputs”, *Journal of Banking & Finance* 37, 506517-.
3. Bektas, E., Elbadri, M., & Molyneux, P. (2022). Do institutions, religion and the economic cycle impact bank stability in dual banking systems? *Journal of International Financial Management & Accounting*, 1–33.
4. Boulanouar., Z. Alqahtani., F. Hamdi., B. (2021). Bank ownership, institutional quality and financial stability: evidence from the GCC region. *Pacific-Basin Finance Journal*.vol: 66.
5. Boyd, J. H., & De Nicoló, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. *Journal of Finance*, 60(3), 1329–1343.
6. Bucur, I. A., & Dragomirescu, S. E. (2014). The influence of macroeconomic conditions on credit risk: Case of romanian banking system. *Studies and Scientific Researches*, 19(19), 84–95.
7. Bruno, Valentina & Hauswald, Robert. (2013). The Real Effect of Foreign Banks. *Review of Finance*, Volume 18, Issue 5, 1683–1716.
8. Cetorelli, N. and Goldberg, L. S. (2011). “Global Banks and International Shock Transmission: Evidence from the Crisis”. In: *IMF Economic Review* 59.1, pp. 41–76.
9. Chakroun, M. A., Gallali, M. I. (2015). Islamic banks and financial stability:

- An empirical analysis of the gulf countries. *International Journal of Business and Commerce*, 5(03), 64–87.
10. Claessens, S. Horen. N. V. (2012). Being a foreigner among domestic banks: asset or liability? *Journal of Banking & Finance*, 36 (5), pp. 12761290-.
 11. Clark, E., Radić, N., & Sharipova, A. (2018). Bank competition and stability in the CIS markets. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 54, 190–203.
 12. Cull, Robert and Mar'ia Soledad Mart'inez Per'ia (2013). "Bank ownership and lending patterns during the2009–2008 financial crisis: Evidence from Latin America and Eastern Europe". In: *Journal of Banking & Finance* 37.12, pp. 4861–4878.
 13. De Haas, R., & Van Lelyveld, I. (2014). Multinational Banks and the Global Financial Crisis: Weathering the Perfect Storm? *Journal of Money, Credit and Banking*. Vol,46 (1). 333364-.
 14. DELIS, M.D., KOKAS, S. and ONGENA, S. (2016), Foreign Ownership and Market Power in Banking: Evidence from a World Sample. *Journal of Money, Credit and Banking*, 48: 449483-.
 15. Dell'Ariccia, G. and R. Marquez: 2004, 'Information and Bank Credit Allocation'. *Journal of Financial Economics* 72, 185–214
 16. Detragiache, E., T. Tressel, and P. Gupta: 2008, 'Foreign Banks in Poor Countries: Theory and Evidence'. *Journal of Finance* 63(5), 2123–2160.
 17. ElBannan, M.A. (2015), «Do consolidation and foreign ownership affect bank risk taking in an emerging economy? An empirical investigation», *Managerial Finance*, Vol. 41 No. 9, pp. 874907-.
 18. Galindo, A., A. Micco, and C. Serra, 2003, "Better the Devil That You Know: Evidence on Entry Costs Faced by Foreign Banks," *Inter-American Development Bank Working Paper* No. 477.
 19. Ghosh, Amit. (2016). Banking sector globalization and bank performance: a comparative analysis of low-income countries with emerging markets and advanced economies. *Review of development finance*. 6 (1), pp. 5870-.
 20. Herrero A. G., Simón D.I N. (2004). «Foreign Banks and Financial Stability in the New Europe,» Chapters, in: Donato Masciandaro (ed.), *Financial Intermediation in the New Europe*, chapter 8, pp 208224-.

21. Hicks, J. R. (1935). Annual survey of economic theory: The theory of monopoly. *Econometrica*, 3(1), 1–20.
22. Huynh, Nhan. (2024). Non-native players in the domestic league: Foreign penetration and domestic banking sector in an emerging market. *Pacific-Basin Finance Journal*. Vol: 84. 102287.
23. Lee, C. C., Hsieh, M. F., & Yang, S. J. (2016). The effects of foreign ownership on competition in the banking industry: The key role of financial reforms. *Japan and the World Economy*. Vol 37–38. 2746-.
24. Panizza, Ugo. 2023. Bank Ownership Around the World, IHEID Working paper 072023-. Available here
25. Sengupta, R.: 2007, 'Foreign Entry and Bank Competition'. *Journal of Financial Economics* 84, 502–528.
26. Yin, Haiyan and Yang, Jiawen. Lu, Xing. (2020). Bank globalization and efficiency: Host- and home-country effects. *Research in International Business and Finance*. VOL: 54. 101305.
27. Yin, Haiyan. (2021). Foreign bank entry and bank competition: Cross-country heterogeneity. *Global Finance Journal*. 48.100558.
28. Uhde, A., & Heimeshoff, U. (2009). Consolidation in banking and financial stability in Europe: Empirical evidence. *Journal of Banking and Finance*, 33(7), 1299–1311.
29. Anwar, Yuli. (2016). A Comparative Analysis of Commercial Banks Government-Owned Commercial Banks and Private Banks National Using RGEC. *The Accounting Journal of BINANIAGA* Vol. 01, No. 1.
30. Lehner, M. and Schnitzer, M. (2008). Entry of foreign banks and their impact on host countries. *Journal of Comparative Economics* 36 (3). 430–452.